

## وزارة المالية

### قرار وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية

رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٣

### وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ؛  
وعلى قانون تنمية التصدير رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد  
إلى منطقة حرة المعدل بالقوانين أرقام ١ لسنة ٢٠٠٦ ، ٥ لسنة ٢٠٠٩ ، ١١٩ لسنة ٢٠١١ ،  
٩٥ لسنة ٢٠١٢ ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن القواعد والإجراءات  
المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية ؛  
وعلى قرار وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية رقم ٦٨٢ لسنة ٢٠٠٧ ؛  
وعلى قرار وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠١٢ ؛  
وعلى قرار وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٢ ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

يلغى قرار وزيرى المالية والصناعة والتجارة الخارجية رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .

#### ( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة  
- كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار .

صدر فى ٢٠١٣/٢/١٢

وزير المالية  
د. المرسي حجازى

وزير الصناعة والتجارة الخارجية  
مهندس / حاتم صالح

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / سعد حمدان حسين

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣

٢٥٤٦٨ س ٢٠١٢ - ١٦٠٦